|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **إبراهيم طارق عبد الكريم العزاوي** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **تقويم صناديق الاقراض التخصصية للمصرف الزراعي التعاوني بإطار المبادرةالزراعية** | Thesis Title  |
| **2012** | Year |
| **ركز هذا البحث على الاستثمارات الزراعية وعملية تقويمها وذلك من خلال المبادرة الزراعية التي أطلقتها الحكومة العراقية خلال المدة من 2008 ـ 2010 . إن الاستثمارات الزراعية في ثلاثة مجالات هي الاستثمار في النشاط النباتي والاستثمار في النشاط الحيواني والاستثمار في نشاط الخدمات الزراعية , ولتفعيل الاستثمارات الزراعية في هذه الأنشطة عملت الحكومة العراقية على إطلاق المبادرة الزراعية والتي تمثل استثمارا حكوميا يشمل جميع الأنشطة الزراعية العراقية (النباتية والحيوانية والخدمية) وذلك عن طريق فتح صناديق إقراض تخصصية هي (صندوق صغار الفلاحين , صندوق الثروة الحيوانية , صندوق المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة , صندوق تنمية النخيل , وصندوق المشاريع الستراتيجية الكبرى) حيث تشمل هذه الصناديق مختلف أنواع الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية والخدمية وتعمل على إقراض المزارعين العراقيين في مختلف محافظات العراق (عدا إقليم كردستان العراق) , حيث يقوم المصرف الزراعي التعاوني وعن طريق فروعه ومكاتبه المنتشرة في جميع محافظات العراق بعملية منح القروض إلى المزارعين بشكل دفعات ومن ثم استردادها على شكل أقساط سنوية وحسب كل نشاط , وان للمبادرة الزراعية جوانبها المحاسبية الخاصة , كذلك فان عملية تقويم الأداء يمكن تطبيقها على مختلف الأنشطة الزراعية (النباتية والحيوانية والخدمية) وبما إن المبادرة الزراعية تمثل خليطا من هذه الأنشطة الزراعية لذلك فان عملية تقويمها يعطي مؤشرا حول التطورات الحاصلة في صناديقها التخصصية وحسب المحافظات العراقية , ويتم ذلك من خلال تقويم الأداء الفعلي لصناديق المبادرة الزراعية ولمدد زمنية متعاقبة اعتمادا على التخصيصات المالية السنوية لهذه الصناديق مبوبة حسب المحافظات العراقية واعتمادا على الفروع والمكاتب المتواجدة في تلك المحافظات , وعليه فان المبادرة الزراعية تمثل استثمارا حكوميا خاضعة إلى عملية التقويم والتحليل من خلال صناديق الإقراض التخصصية الخاصة بها وبالتالي فهي تعد خطوة أولى في طريق الاستثمار الزراعي في العراق والتي سوف يكون لها اثر ملحوظ في إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وخاصة لأبناء القرى والأرياف إضافة إلى دعم الزراعة المحلية وبالتالي تقليل الاستيراد الزراعي من الخارج وتوفير العملة الصعبة للبلاد . وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي عُزِزَت بتوصيات مقترحة تفيد ـ إن شاء الله ـ القطاع الزراعي العراقي .****ومن الله العون والتوفيق** |  Abstract  |